كيري في بغداد: ما الهدف؟

■ حميدي العبدالله

قام وزير خارجية الولايات المتحدة بزيارة لم يعلن عنها مسبقاً إلى العاصمة العراقية. وعلى الرغم من أنّ زيارات المسؤولين الأميركيين، العسكريين وغير العسكريين، المفاجئة إلى العراق باتت تقليداً، على الأقلّ منذ الانسحاب الأميركي من العراق عام 2011، إلا أنّ توقيت هذه الزيارة في ظلّ أزمة حكومية، وفي ظلّ الاستعداد لتحرير محافظة نينوى من «داعش»، يطرح أسئلة حول أهداف هذه الزيارة.

إذا كانت التصريحات تفصح أحياناً عن القضايا التي تمّ بحثها وليس كلّ القضايا، فإنه يمكن الاستنتاج في ضوء تصريحات وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري بعد لقائه مع المسؤولين العراقيين، أنّ هذه الزيارة ركز فيها على مسألتين أساسيتين، الأولى ضمان عدم تأثر الاستعدادات لبدء معركة تحرير نينوى بالأزمة الحكومية التي كان أبرز مظاهرها القائمة المقترحة للحكومة الجديدة التي تقدّم بها رئيس الوزراء حيدر العبادي، وعلى الرغم من أنّ سياسة الولايات المتحدة كانت حتى وقت قريب تسعى إلى عرقلة أيّ معركة جديدة ضدّ «داعش» لاستغلال وتوظيف سيطرة هذا التنظيم على أجزاء من العراق لابتزاز السلطات العراقية، والحصول على تنازلات تعيد النفوذ الأميركي إلى العراق إلى ما كان عليه قبل الانسحاب عام 2011، إلا أنّ الولايات المتحدة وبعد الانتقادات التي وجهت إلى حربها على «داعش» واتهامها بأنها غير جادّة في دحر هذا التنظيم الإرهابي، وفي ظلّ تمدّد أخطاره إلى مناطق جديدة خاضعة للهيمنة الأميركية، وبعد نجاح التحالف السوري الروسي الإيراني في توجيه ضربات قوية لهذا التنظيم، ولا سيما في تدمر والقريتين، باتت الولايات المتحدة أقرب إلى تبنّي سياسة هجومية أكثر حزماً في مواجهة داعش للحفاظ على مصداقيتها، لا سيما أنّ ظروفاً كثيرة ومعادلات تحول دون قدرتها على تحقيق إنجاز ميداني مهم ضدّ «داعش» على الجبهة السورية، لهذا ترى أنه من الملح تحقيق تقدّم في الجبهة العراقية ولمصلحة التحالف العراقي الذي لا يعارض عودة النفوذ الأميركي إلى العراق، ولهذا كان الهدف الرئيسي للزيارة ضمان عدم تأثر الاستعدادات الجارية، وآخرها استقدام قاذفات (ب52) الأميركية، بالأزمة الحكومية العراقية. الثانية، وضع اللمسات الأخيرة على الاستعداد لمعركة نينوى من الناحية السياسية، أيّ ضبط إيقاع الفرقاء الذين سوف يشاركون في هذه المعركة، سواء الجيش العراقي، أو الحشد الشعبي الخاص لمحافظة نينوى، أو مشاركة الأكراد في المعركة، ومعروف أنّ هذه الأطراف، إضافةً إلى تركيا ليست علاقاتها في ما بينها على ما يُرام، وبالتالي فإنّ نجاح معركة نينوى ضدّ «داعش» تتطلب تنسيقاً أعلى وأمتن بين هذه الأطراف، والولايات المتحدة وحدها القادرة على تحقيق هذه الغاية.

سلمان يكمل مع أردوغان

- يبدو الملك سلمان يجمع أوراق التفاوض مع إيران بعد زيارته إلى القاهرة عشية بدء تطبيق الهدنة في اليمن.
- وضع سلمان في جيبه ورقة المعارضة السورية لتعطيل تشكيل حكومة سورية موحدة يحتاجها الغرب للانتقال إلى التنسيق مع الدولة السورية في الحرب على الإرهاب.
- يتصرف سلمان مع تيار المستقبل في لبنان كما يعامل المعارضة السورية كورقة لتعطيل الرئاسة التي يعرف انّ الغرب يريدها عنواناً غير مباشر للتعاون مع حزب الله حيث الغرب وحزب الله لا يريدان ولا يتحمّلان علاقة مباشرة.
- يتقدّم سلمان في تسوية اليمن وهو يعطل تسويات سورية ولبنان بينما حربه على حزب الله لا تنتج انتصارات وحرب سورية تنتج الهزائم لحلفائه لكنه يريد تشكيل عناصر تفاوض كاملة من تفاهم مصري تركي سعودي قبل الإفراج عن الحلّ السياسي لسورية ولبنان.
- سلمان في تركيا التي تخسر في سورية ليضمّها إلى حلفه بمليارات تشبه التي ضمن بها ضمّ مصر التي تعرف كم تخسر من الوقوف مع تركيا.
- يتجه سلمان نحو إيران لإنهاء حرب اليمن وتجميع أوراقه من سورية ولبنان ومصر وتركيا.

التعليق السياسي

مَنْ له مصلحة في التغيير؟

■ د. سلوى خليل الأمين*

من له مصلحة في التغيير في لبنان؟ سؤال يراود كلّ مواطن لبناني مقيم أو مغترب، فالكلّ يعيش القلق على الوطن الذي بات بؤرة للفساد والمفسدين، ويعيش خوف الزوال في ظلّ عدم وجود رئيس للجمهورية ومجلس نواب ممدّد ومعطل وحكومة متنافرة لا تدري كيف المسار وإلى أين المصير!

فالنخب الثقافية والفكرية والمعرفية وأصحاب الكفاءات لا حضور لهم في وطن الإشعاع والنور لبنان، إما بسبب الصمت، وإما بسبب المواقف السلبية من كلّ ما يجري على ساحة الوطن، وإما بسبب هجرة الوطن والدعوة إلى اللاعودة، وهنا يكمن الهدف الأقسى والأصعب، حين الجيل الجديد من الأبناء، بل النخب الكفوءة القادرة على بناء الوطن على أسس إدارية وعلمية وسياسية ومجتمعية واقتصادية متميّزة، قد باتوا أبناء الأوطان الجديدة، التي فتحت أذرعها لهم مستغلة نتاج عقولهم وقدراتهم المتميّزة وجهوزيتهم المتمكنة القادرة على العمل والعطاء، وهنا مكمن الخطر العظيم.

لقد بات الحديث عن الوطن والمواطنة فقاعات غريبة، لا مقرّ لها أو مستقرّ على أجندات الأبناء والنخب المتعلّمة التي تعتبر أهمّ ثروة للبلاد، حيث أصبحت عملية التفريط بهذه الثروة البشرية المقتدرة، المسمار القاسي الذي دقّ في جسد الوطن، حين عملية النفوذ السياسي والنيابي والوزاري والوظائف العامة حكراً على مغتصبي السلطة وأحزابهم وحركاتهم وتياراتهم، بغضّ النظر عن أحقية هذه النخب الوطنية المستقلة بأهمية تقديم الواجب الوطني، المفروض على كلّ مواطن لبناني بالتساوي، كما ورد في المادة السابعة من الدستور التي ساوت بين الجميع في الحقوق والواجبات.

من المؤسف أن نجد في لبنان من يتباكى على حقوق الفلسطينيين الموجودين على الأرض اللبنانية ومن يقوم بطلب المساعدات المالية والسياسية، خصوصاً من منظمة الأمم المتحدة من أجل مساعدة النازحين السوريين الموجودين أيضاً على الأرض اللبنانية، وزيارة الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون الأخيرة إلى لبنان خير دليل على ذلك، كما اهتمام بعض الجمعيات المدنية بحقوق العمال والخادمات الأجانب الموجودين أيضاً على الأراضي اللبنانية، إلى جانب جمعيات حقوق الحيوان. هنا يرتفع السؤال الذي يضجّ في عقل كل مواطن لبناني، وهو: وماذا عن حقوقنا كمواطنين لبنانيين؟ أين فرص العمل لأولادنا؟ أين توفير الشقق السكنية عبر خطط إسكانية ترعاها الدولة بقروض ميسرة دون فوائد ودون دفعة مسبقة، ولا تأكل نصف الراتب أو ثلثيه، هذا إنْ تمّ الحصول على وظيفة خارج حدود الزعامات المسيطرة على الوظائف العامة ومثيلاتها في القطاع الخاص؟ أين مشاعات الدولة التي زنّرتها الحاشيات والزعامات وبنت عليها مؤسساتها المرفقة بعناوين: جمعيات خيرية وخلافه! ترى أليس من الأسلم إقامة مشاريع سكنية على هذه الأراضي المغتصبة كي لا يهاجر الأبناء وكذلك البنات، وكي لا تتمدّد العنوسة وينقطع النسل الذي هو مستقبل الوطن وقوته المستدامة؟

من يخاف من التغيير هم ذاتهم الذين هدموا مقومات الوطن بمعاول تخلفهم وأنانياتهم وجشعهم المفرط المتمادي في خلع «شلش الحياء» الذي بات من الماضي البعيد.

لقد أتت انتفاضات «الربيع العربي» تحت مسمّى الحرية والديمقراطية والصحوة الوطنية التغييرية من الأسوأ إلى الأحسن، هلل البعض في لبنان لهذه الصحوة المفبركة التي ظنوأ أنها تحمل لهم المنّ والسلوى لجهة تغيير سيصبّ في مصلحتهم، لهذا باتوا من أنصارها الميامين، وهكذا أصبحوا أسود الساحات في التنظير والتنغيم وإطلاق البيانات المفبركة، خصوصاً أنّ وكالات الإعلام من مرئي ومسموع ومقروء طوع بنانهم، تطبيعهم المصطلحات المطلوبة فيردّدونها كالببغاوات بمفرداتها الواحدة المتوحدة، وبالتالي كان أملهم أنّ كلّ ما يخطط عالمياً من أجل قتل الشعور الوطني، أصبح قابلاً للحياة والنجاح.

هنا لا بدّ من التذكير أنّ الكلّ يعلم، أنّ عجلة التاريخ لا ترحم ولا تتوقف، لأنّ حركتها الدائمة مستمرّة ما دام الليل والنهار يتعاقبان، بمعنى آخر ما دامت الحياة قائمة فوق خرائط الكرة الأرضية، المرسومة بدقة وعناية، والتي ما زالت تتأرجح بين مدّ وجزر، وأطماع بشرية لا تحدّها صحوات ديمقراطية شعارها تحصيل حرية الأفراد وحقهم في السعادة والفرح، لكن عن أيّ سعادة يتكلمون؟ وعن أيّ فرح ينظرون؟

لقد دمّروا الدولة بكلّ مقوماتها الإدارية والقضائية والأمنية والسياسية والتربوية وحتى الثقافية والفنية التي قامت بعد الاستقلال، ومن خلال هذا الفعل يتمّ تدمير الوطن والمواطن على حدّ سواء، وهنا لا بدّ من العودة إلى التاريخ الذي يخزن العبر دائماً، كما هو معروف ومعلوم، لكن هل هناك من قارئ جيد للتاريخ؟ هنا يجوز التذكير بين الفينة والفينة بحصيلة الثورة الفرنسية، التي أسقطت الملكية المتجذّرة في التاريخ الفرنسي، حيث بعد ثلاث سنوات من بدايتها فقط، قرّر نواب البورجوازية في اجتماع بقصر فرساي في 5 آيار 1789 أن يؤسّسوا مجلس أعيان الأمة. بعد ذلك تتابعت الأحداث، بعد سقوط سجن الباستيل الشهير في باريس، وبعد موافقة الملك لويس السادس عشر على اعتماد العلم الجديد وإلغاء الامتيازات وإعلان حقوق الإنسان والمواطن، هرب الملك إلى مدينة فارين، وأعلنت الحرب ضدّ النمسا، وقامت المجازر وانتفاضة الفقراء، ومن ثمّ أعدم الملك، وتلت ذلك إعدامات بالجملة، ثم مرحلة حكم جماعي، وعودة الأمبراطورية، وما إلى ذلك من حوادث يذكرها التاريخ بحيثياتها.

هنا يجوز القول إنّ رجال السياسة مهما تمادوا في اغتصاب السلطة والفساد والإفساد واحتكار مقوّمات الوطن وتهميش القدرات والكفاءات الشبابية المستقلة، لن يكون في وسعهم الاستمرار إلى النهاية في خداع الشعب، والرهان على صمته وسباته وخضوعه والاستسلام. والأمثلة كثيرة وإنْ حاول البعض قمعها ودفنها في المهد.

إنّ عملية الرهان على الصمت لم تعد مجدية في ظلّ تمادي الاضطهاد الذي يمارَس من قبل من هم في السلطة وحاشياتهم، وما بدا في الأسابيع الأخيرة من التفات إلى مسألة الفلتان الأخلاقي الذي يمارسه البعض من خلال تخويف فتيات قاصرات وإجبارهن على ممارسة الدعارة، كما عملية بيع الأطفال، كما قضية الضباط في قوى الأمن الداخلي، كلّ هذه الأمور هي عينة بسيطة مما يتمّ إخفاؤه بل خلطة مرسومة من أجل تأجيل الانفجار الشعبي الذي هو نار تحت الرماد.

ما هو المطلوب؟ ومن له مصلحة في التغيير من أجل بناء الدولة؟ أليس هم الوطنيون الشرفاء الذين ما زالوا يقاومون من أجل بقاء الدولة على قيد الحياة، ومن أجل حماية الوطن من الانهيار؟ ومن يقف ضدّ وضع خطط ممنهجة للتغيير والإصلاح؟ الجواب: هم الفاسدون والمرتشون والمحتكرون أموال الدولة لهم ولأزلامهم وجمعياتهم ونسائهم وحاشياتهم المتكالبة على إفشال كلّ مخطط تنموي أو نهضوي أو ثقافي أو إصلاحي أو تغييري، وذلك عبر عملية سحق ممنهجة يتبعونها ضدّ أصوات المجتمع المدني العلماني والمثقف والنخبوي، القادر حتماً في المستقبل القريب على محاصرتهم وانتزاع حقوقه منهم، دعماً للتغيير المطلوب الذي يهدف إلى بناء دولة المواطنة... التي تجعل الوطن مساحة واسعة لكلّ أبنائه.. تحت سقف القانون والدستور... وإنّ غداً لناظره قريب حتماً.

* رئيسة ديوان أهل القلم

قيادات ونُخب
وتصريحات بائسة ومُيَئِّسة!

■ رامز مصطفى

قدرُ الشعب الفلسطيني أنه اختير من بين شعوب العالم حتى يُمتحن بسيل من التصريحات والتطمينات المجانية العبثية التي تطلقها قياداته وبعض من نخبه بين الحين والآخر. والمؤسف أنّ أغلبها ومعظمها يأتي على حساب عناوين قضيته الوطنية، في قفز مُتعمّد على تضحياته وآماله وتطلعاته. والغريب أنّ تصريحات قياداته وما يتفتق به عقلُ بعض تلك النخب تزاحمت على وقع الانتفاضة، وكأنّ الهدف من ورائها رسالة لجمهور الانتفاضة من شباب وشابات وفتيان وفتيات، أن لا أمل يُرتجى من انتفاضتكم وتضحياتكم، والمطلوب مغادرة الساحات والميادين والعودة الفورية إلى منازلكم، والتسليم بأنّ الاحتلال قدركم المحتوم، وعليكم التعايش معه في ظلّ قوانينه العنصرية.

قبل أيام، وفي مقابلة على القناة الثانية العبرية، استرسل رئيس السلطة السيد أبو مازن في تصريحاته وتطميناته للاحتلال وحكومة نتنياهو، بأنّ الأجهزة الأمنية وبأوامر مباشرة منه، تبذل قصارى جهودها من أجل الحدّ من أعمال الانتفاضة والتضييق عليها، عبر الإجازة لهذه الأجهزة الدخول إلى حرم المدارس والقيام بعمليات التفتيش عن السكاكين والأدوات الحادّة التي قد يحملها التلاميذ في حقائبهم.

هذا ما صرّح به رئيس السلطة إلى القناة الثانية العبرية، وتأكيده أنّ أجهزته قد تمكّنت من مصادرة سبعين سكيناً كانت بحوزة هؤلاء التلاميذ. وتابع في تأكيده على استمرار التنسيق الأمني مع «إسرائيل»، التي انتقدها بتجاهل التنسيق الأمني مع أجهزة السلطة باعتبار أنّ «البديل سيكون الفوضى ووصول مسلحين من الخارج». بل تعداه إلى ما أبداه السيد أبو مازن من استعداد للقاء نتنياهو بقوله إنه يرغب في «إجراء مفاوضات من أجل إحياء عملية السلام. وأنني قادر في جلسة واحدة مع نتنياهو على حلّ جميع الخلافات، خاصة أنّ الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي يرغبان بذلك».

هذه التصريحات لم تأت بنت لحظتها، بل تأتي في سياق ما كشفه مراسل صحيفة «هآرتس» العبرية باراك رابيد عن أنّ المفاوضات الأمنية التي انطلقت قبل حوالي ثلاثة أسابيع بين مفاوضين فلسطينيين و«إسرائيليين»، تشهد تقدّماً ملحوظاً حول ما سمّي تقليص الوجود العسكري للاحتلال في المنطقة (أ) مقابل وقف للانتفاضة.

وما يؤكد صحة معلومات الصحيفة العبرية أنّ رئيس السلطة وخلال مقابلته مع القناة الثانية في التلفزيون «الإسرائيلي» قد قال: «ليسحب نتنياهو قواته من المنطقة (أ) بشكل كامل، مع وقف الاقتحامات، وأنا أتعهّد باستتباب الأمن».

عبثية هي هذه التصريحات التي يطلقها رئيس السلطة، التي لا تخدم حتى رؤيته القائمة على تمسكه بالمفاوضات خياراً أوحد، لأنّ نتنياهو لا يريد إعطاءه شيئاً، لا الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو ثمناً لاستئناف المفاوضات، فكيف بوقف التهويد والاستيطان والاعتقالات والاغتيالات، أو حلّ الدولتين، الذي انقلب عليه رئيس جامعة القدس الفلسطينية، البروفسور والمفكر سري نسيبة في تصريح لافت ومُدان في الشكل والمضمون، مؤكداً فيه أنّ «الخيار الأردني هو المهرب الوحيد للفلسطينيين، ونحن نشكل بالنسبة إلى الأردن عنصر قلق، وهذا يدعوها للتفكير ملياً للإقدام على هذا الخيار، وأنا عارضت سابقاً هذا الخيار بشدة ولكن بعد سنوات، والآن بالتحديد أنا ونحن أحوج ما نكون لهذا الخيار. ولكن الأردن ربما لا يزال غير قادر على حمل عبئنا لا سيما في ظلّ ما يشهده الأردن والوطن العربي من تشنّجات أمنية»، معلّلاً تراجعه عن وثيقة كان قد تقدّم بها قبل 14 عاماً، مع عامي أيالون من حزب «العمل»، لحلّ ما أسماه «الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي»، لأسباب قال عنها: «لا توجد لدينا بدائل للخروج من هذا النسق، لأنه لا يوجد لدينا جيش لتحرير فلسطين، ولا حتى نصف فلسطين. والاستراتيجية على الدوام تستند إلى قوة، ونحن لسنا أقوياء خاصة في ظلّ ما يجري في الدول العربية والإسلامية من صراعات وهذا لا يسندنا استراتيجياً. وأنه يجب علينا أن نقرأ الواقع ونستقرئ المستقبل، وإذا ما فعلنا ذلك نرى أنه لا يوجد حلّ مُرض للشعب الفلسطيني». كلام سري نسيبة جاء في مقابلة مع موقع «دنيا الوطن» الالكتروني.

هذا التفنّن في إطلاق التصريحات التي ترتقي إلى مبادرات من قبل السلطة بأركانها ورئيسها، وبعض النُخب من نسق سري نسيبة، إنما تُدلل على أنّ المناعة المستندة إلى الإرادة الوطنية للأسف تلاشت بشكل كبير ومخيف، وهي تعبير صارخ عن مستوى العجز الذي وصلت إليه قيادات ونخب ليس في مقدورها إلاّ تقديم العروض التي تساعد الاحتلال على التمادي والإيغال عميقاً في الجسد الفلسطيني أرضاً وحجراً ومقدسات، وجعلت من نفسها وسيطاً بين المواطن الفلسطيني وقوات الاحتلال، بحسب ما عبّر عنه القائد الوطني مروان البرغوثي، حين كتب من سجنه قائلاً: «القيادة الرسمية حوّلت السلطة الفلسطينية من قيادة حركة تحرّر وطني إلى وسيط بين المواطن والاحتلال الإسرائيلي».

سلفيُّو أوروبا يفجّرونها وساحاتها مغناطيس جاذب لإرهابها

1

■ محمد احمد الروسان*

الأوروبي زرع الريح فحصد العاصفة، وبعيداً عن لازمة التضامن مع بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي ووجه الناتو المدني، وعاصمة حلف شمال الأطلسي العسكري الوجه العسكري الاستخباري لأوروبا، ضدّ هذا الحدث الإرهابي المدان وبكلّ اللغات والذي له ما بعده، فإنّ ما جرى في بلجيكيا قلب أوروبا وقبلها فرنسا، حيث انطلق الإرهابيون الذين هاجموا باريس من ساحات جارتها الأوروبية. ببساطة بروكسل تهاجم بروكسل بمعنى آخر، والمهاجمون هم من مواليد بلجيكا والنشأة هناك كغيرهم من سلفيّي أوروبا، وهم نتاجات المجتمعات الأوروبية، وليس المغربية أو التونسية أو الجزائرية أو الموريتانية أو الليبية، أو أيّ مجتمع عربي آخر.

أوروبا عاجزة عن حفظ أمنها الداخلي وهي ملحقة بواشنطن حيث سياساتها الخارجية والدفاعية تتكئ على واشنطن، وقد فتح بنك حسابها الآن بفعل رؤية البلدربيرغ الأميركي وعليها أن تدفع فواتير اللجوء الكثيف والإرهاب العابر للقارات، فهل تقود تفجيرات بروكسل الأخيرة وقبلها تفجيرات باريس ومجزرة «شارلي إيبدو» أوروبا تحديداً أكثر فأكثر نحو فكرة التعاون مع إيران والجيش السوري والرئيس الأسد وحزب الله... ومع روسيّا؟ فإذا ما أرادت أوروبا مكافحة الإرهاب فعلاً فثمة ممرات إلزامية لها، عبر سورية وحزب الله وإيران، خاصة أنّ العالم صار يقترب أكثر فأكثر من الفكرة الروسيّة القائلة: الأسد ونظامه وإيران وحزب الله ليسوا هم الخطر.

عندما رأيت موغيريني تتكئ على كتف وزير خارجيتنا الحنون والطيب محمد ناصر جودة في مؤتمرهما الصحافي المشترك في عمّان، تذكّرت ما حفظته في صغري في مدرسة سما الروسان حيث مضى من عمري خمسة عشر عاماً آنذاك، على وقع وضرب مطارق الرمّان على (قفاي) في نيسان من قبل أستاذي ومعلمي اللغة العربية، (علي يوسف أبو الرب) أطال الله عمره، من شعر لأبي فراس الحمداني حيث قال:

أقول وقد ناحت بقربي حمامة
أيا جارة لو تشعرين بحالي
أيضحك مأسور وتبكي طليقة
ويسكت محزون ويندب سالي

الألم والحزن الذي تذوقتيه عزيزتي موغيريني بجانب وزير خارجيتنا الحنون والعاطفي جودة الأردن، يذوقه شعبنا السوري وما زال منذ خمس سنوات، ينام معه على وسادة واحدة، ويدخل معه الحمّام، ويشرب قهوة الصباح معه، ويأكل معه، ويدخن سجائره معه، يراه في غرف نومه، في أسرّة أطفاله، في حقائب الطلاب والأطفال، وأنت ودي ميستورا تفاوضين كبير الإرهابيّين محمد علوش ورفاقه من أحفاد لورنس العرب في جنيف بمشهده الثالث، ألم يقل «فخامة» الرئيس التركي لكم في 13 آذار وقبل وقوع تفجيرات بروكسل: لا ضمان أنّ قنبلة أنقرة لن تنفجر في بروكسل، انّكم تحتضنون أفعى، قد تلدغكم في أيّ لحظة، ستفهمون عندما تنفجر عبوات ناسفة في مدنكم ولكن بعد فوات الآوان... وهو لا شك شريككم في إطعامها، وبتربية الأفعى وبلدغها وسمّها.

مسكينة أوروبا العجوز، الآن بعد أحداث باريس وبروكسل عاصمة الناتو، وقعت أوروبا بين الصير والباب. فهي من جهة مجبرة على اللحاق بالسياسة الأميركية في محاصرة روسيّا وتخريب الوطن العربي، ومن نتائج ذلك خسائرها الاقتصادية وتدفق اللاجئين عليها كعبء اقتصادي ومسألة قلق عنصري معاً. الآن مضطرة أن تدفع أكثر لأردوغان كي يسترجع اللاجئين. لا شماتة، لكن هذه كفارة تاريخ هائل من الذبح الاستعماري.

أسباب عديدة قادت إلى ذلك من نتائج، هناك عنصرية في المجتمعات والساحات الأوروبية، ضدّ المهاجرين وأبنائهم، فألا يتمكن المسلم الأوروبي من الاندماج بتلقائية في محيطه؟ حتّى صار مفهوم مسلم أوروبي متناقضات أوروبية مجتمعية، وسماح كثير من الساحات الأوروبية ومنذ السبعينيات من القرن الماضي للمال الوهّابي بالعمل بحريّة في مجال الدعوة والتبليغ، حتّى كادت السلفية الوهابية أن تحتكر المراكز الإسلامية والمساجد والتعليم الديني داخل جلّ الساحات في أوروبا وخاصة في فرنسا، فقد وافقت الحكومات الأوروبية المختلفة وكذلك الفرنسية خاصة على ذلك للعلاقات المميّزة مع السعودية من صفقات السلاح المختلفة وعلى مدار عقود، وصولاً إلى الفساد والدفعات المالية التي تلقاها السياسيون الأوروبيون والفرنسيون على مدى عقود خلت من دول الخليج النفطية، كلّ ذلك سمح بتلزيم الإسلام الأوروبي لاخوتنا في السعودية من دون أدنى اعتراض، وتمّت سلفنة أحياء كاملة من مدن أوروبا، الأوروبي الذي ينبذه المجتمع صار يبحث عن هويته الإسلامية، وجد نفسه وقد صار سلفياً وهابيّاً، فالشيخ سلفي تدفع الرياض راتبه، والمسجد سلفي، والمحيط صار سلفياً، وهذا مذهب لا علاقة له بالإسلام المحلي الذي جاء منه هؤلاء المهاجرون ولا بمجتمعاتهم الأصلية، فهذا هو إسلامهم الأوروبي لا إسلامنا نحن العرب...

بداية الحصاد

ما جرى مؤخراً في بروكسل وقبله في باريس مع إدانتنا له هو بداية حصادهم لما زرعوه لامنتهاه، فعليهم أن يبحثوا عن مكامن الخلل في سياساتهم وعنصريتهم، ودعمهم للزومبيات الإرهابية المدخلة الى الداخل السوري من جهات الأرض الأربع على مدار خمس سنوات عجاف، ليجعلوا من سورية مغناطيساً جاذباً للإرهاب، فما كان إلاّ أن انقلب السحر على الساحر، فصارت الساحات الأوروبية ودول الجوار السوري مغناطيساً أشدّ جذباً للزومبيات المدخلة، ولحواضنها في دواخل المجتمعات.

سؤال ملحّ: فهل نحن الآن بصدد حوران داعشيّة على تخوم اقليمنا الشمالي الأردني، بعد سيطرة ما يعرف باسم لواء شهداء اليرموك على سحم الجولان؟ فما يجري في جبهة الجنوب السوري الآن هو حرب الغائية بين الإرهابيين، لا بل هو بمثابة حرب أهلية بين المجموعات الإرهابية من نصرة وجيش يرموك بزعامة بشّار الزعبي (حبيب بعضنا) وحركة المثنى والتي تدار من الرياض ولواء شهداء اليرموك والذي بايع الدواعش سرّاً، اننا بصدد تنظيم أخر مواز لداعش يتشكل عبر المبايعات السريّة لكثير من الفصائل المسلّحة الإرهابية (اللهم احفظ سوريتنا الطبيعية ومملكتنا).

انّ السياسات الأوروبية والبروبغندا الوهابية المتعصبة قد شجعتا مئات الشبان الفرنسيين والبلجيكيين والأوروبيين، للذهاب إلى سورية والقتال هناك، ولكن من الواضح أنّ لهذه السياسات نتائجها العكسية، إذ أنّ اثنين من الإرهابيين الذين شنّوا الهجوم ضدّ «شارلي ايبدو» قبل عام من الآن، هما سعيد وشريف كواشي القادمين من سورية، حيث قيل أنهما اكتسبا خبرة في القتال، كما أنّه أن سبق أحدهم أن عمل في اليمن كجهادي، والإرهابيين في بلجيكا هم من مواليدها ونتاجها اجتماعياً، والآن تخشى الدول الأوروبية عودة مواطنيها المقاتلين في سورية، وتقرع خدمات الاستخبارات الفرنسية وأوروبية، أبواب دمشق من أجل التأسيس لتعاون أمني مع سورية (فعلاً وقولاً لا أحد يعرف كيف تفكر دمشق).

بلا أدنى شك الهجمات في جلّ الساحات الأوروبية، ستستغلّ من قبل ما تسمّى بالأحزاب اليمينية المتطرفة، وعلى رأسها حزب (الجبهة الوطنية) في فرنسا مثلاً، من أجل رفع وتيرة حملتهم ضدّ المهاجرين وخاصة العرب والمسلمين، وهذه الحقيقة تظهر أنّ مصالح اليمين المتطرف تتقاطع، هذا وتحتاج المجموعتان بعضهما من أجل تحقيق أهدافهما المشتركة المتمثلة في تدمير التعايش السلمي الديني والاجتماعي في فرنسا وبلجيكيا وجلّ وأوروبا. ولهذا، لا يمكن لأحد استبعاد احتمال أنّ هجمات بروكسل وقبلها باريس كانت بتسهيل، وربما بتحريض، من وكالات ومصالح حتى الإرهابيين أنفسهم لا يدركوها، الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال: أحد منفذي العملية الإرهابية في بروكسل اعتقلته تركيا أثناء عودته من سورية وحققت معه وتمّ تسليمه للمخابرات البلجيكية، والأخيرة أطلقت سراحه لماذا؟ سؤال برسم الإجابة، لتجيب عليه المخابرات في بروكسل ومخابرات الناتو نفسه!

حاليا أوروبا كل أوروبا أمام خيارين، إما أن تحذو حذو الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول 2001، وتنهمك في مرحلة جدية ترمي إلى تقوية موقفها السياسي والأمني، ما يتطلب تغييراً جذرياً في استراتيجيتها. أو أن تهرب إلى الأمام وتحتفظ بسياستها الخاطئة التي أدّت إلى نمو المجموعات الإرهابية وإيديولوجيتهم ليس في سورية والعراق فحسب، بل أيضا في أوروبا وأجزاء أخرى في العالم.

بلجيكا ستشارك بضرب داعش في سورية والعراق، وقبلها تشارك فرنسا في الضربات الجوية التي يشنها الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة، ولكن وفقاً للخبراء فانّ هذه الهجمات بلا جدوى بدون تعاون استخباري عسكري مع حكومات المنطقة وخاصة السوريه. فالجيش السوري اليوم هو القوة الأكثر فاعلية في الحرب ضدّ الإرهاب في المنطقة، والسياسة الأوروبية وخاصة الفرنسية المتعجرفة المتمثلة بعدم التحدث مع دمشق بدأت تنعكس ضدّ أوروبا وبروكسل وفرنسا نفسها.

الغرب مطالَبٌ بمراجعة مواقفه...

محاربة الإرهاب تتطلب التزاماً أكثر جدية من قبل الدول الغربية وبلجيكا وفرنسا بشكل خاص، وينبغي على القادة الأميركيين والأوروبيين مراجعة مواقفهم والتخلي عن كلّ الممارسات المشجعة للإرهاب، مثل تدريب وتسليح (الثائرين المعتدلين في سورية) الذين لا هم معتدلون ولا ثائرون وإنما إرهابيون متعطشون للدماء. وحده الزمن من سيخبرنا إنْ كانت المذبحة الشنيعة في بروكسل في المطار والمترو وقبلها في تفجيرات باريس وفي مجلة «شارلي إيبدو» ستدفع القادة السياسيين والعسكريين الفرنسيين والغربيين إلى تغيير سياستهم المتعلقة بمحاربة الإرهاب من أجل تحسين التعاون الإقليمي والدولي حول هذه القضية، وللحيلولة دون المزيد من الهجمات الشائنة في أوروبا والشرق الأوسط، والحكومات الأوروبية وأجهزة استخباراتها سعت إلى نشر النزعة الوهابية، هذا وقد استثمرت كلّ من السعودية وقطر الكثير من الأموال في جلّ الساحات الأوروبية وخاصة في فرنسا، وحققتا نفوذاً لا يمكن إنكاره على السياسة الخارجية الفرنسية، وكلّ هذه الدول رعت المجموعات الإرهابية السورية. ومن هنا أبدأ فأقول: بين الواجب الأوروبي الأخلاقي وواقع السلوك السياسي والأمني الأوروبي هوّة لا يعرف أحد كيف يمكن ردمها حتّى اللحظة في العالم، ويبقى السؤال الكبير والضخم أمام منظومات الأمن الأوروبية ومجتمعات استخبارات القارة العجوز: هل هناك استراتيجية أوروبية أو بلجيكية أو فرنسية في الشرق الأوسط؟

الهجمات الإرهابية في بروكسل وقبلها فرنسا، شكّلت مرحلة تحوّل مفصلية على صعيد العلاقات الدولية، لم تنته تداعياتها بعد، ومآلاتها وعقابيلها وقد طبعتها الخطابات الهوياتيّة، ولا يمكن نفي واقع أن من أول تداعيات الهجوم في بلجيكيا وقبلها باريس إثباته صحة المخاوف من وصول تهديد (الجهاديين) إلى قلب أوروبا، بعد فترة من الحراك الغربي المبهم إزاء انتشارهم في الشرق الأوسط. لكن، في المقابل، فإنّ الاعتداء على بروكسل عاصمة الناتو والاتحاد الأوروبي، لا ينفي أنه يستبطن إشكاليات أوروبية داخلية من المفترض ألا تغيب، اذا نحن بصدد ثاني نموذج حيّ لعودة الإرهاب المدخل إلى الداخل السوري إلى موطنه الأصلي حيث يضرب بالنار (النموذج الأول كان في باريس)، انّها الهجرة المعاكسة الآن، وعلى بروكسل وفرنسا أن تنحو نحو معالجات أمنية وسياسية جديّة، وهذا يعني تغيراً جذريّاً في موقفها من مجمل الأزمات في المنطقة أو الاندفاع هروباً نحو الأمام بعيداً عن مصالحها، وها هي بلجيكيا وباريس مع كلّ أسف تدفع ثمناً باهظاً لسياساتهما إزاء الشرق الأوسط، إنْ لجهة ليبيا، وانْ لجهة سورية، وانْ لجهة إيران، وانْ لجهة لبنان، ماذا سيقول وزراء الداخلية الأوروبيون الآن ومعهم رؤساء أجهزة الاستخبارات؟

في المعلومات، أنّه في صيف العام 2013، سهّل جهاز أمني أوروبي، عملية تجنيد مجموعة جهادية مقيمة في عاصمة أوروبية إلى سورية عن طريق تركيا، وصدف أنّ أحد أفراد المجموعة تعذر عليه الالتحاق بالمجموعة والوصول إلى المطار الأوروبي، بسبب زواجه قبل يومين من تاريخ التحاقه، فطلب منه «أميره» الالتحاق بـ«الجهاديين» في مالي، وبالفعل سافر إلى هناك عن طريق دولة في شمال أفريقيا، ولم تمض ساعات على وصوله، حتى وقع في كمين للجيش الفرنسي. أثناء التحقيق معه، قال للضابط الفرنسي: «لقد صدف أنني تأخرت عن الالتحاق بمجموعة جهادية متوجهة إلى سورية... وبرعاية من جهاز أمني أوروبي، بسبب زوجتي... فتمّ تعديل الوجهة. لو كنت أقاتل في سورية، كنت ستتعامل معي كبطل يقاتل أعتى نظام ديكتاتوري في العالم... أما وانني أقاتل هنا (ضدكم)، فقد أصبحت مجرماً من وجهة نظركم»!

هذه الرواية تختصر سوريالية جلّ مفاصل التعامل السياسي والأمني الأوروبي، وخصوصا البلجيكي وأخيه الفرنسي، مع قضية الإرهاب، وهي نموذج لنقاش سيتصاعد في أوروبا حول مسؤولية كلّ بلد في مواجهة الإرهاب العائد سواء من مالي أو من سورية أو من العراق؟ الفرنسيون اعتكفوا عن المشاركة بالضربات الجوية ضدّ أهداف لتنظيم «داعش» على الأراضي السورية، علماً أنّ باريس كانت من أشدّ المتحمّسين لتوجيه ضربات ضدّ النظام السوري في صيف العام 2013، قبل أن يتراجع الأميركيون والبريطانيون في آخر لحظة، بفعل المخرج الذي وفّره الروس لهم في تلك المرحلة برؤية عميقة للرئيس فلاديمير بوتين، وأدّى إلى تدمير البرنامج الكيميائي السوري.

الحادث الإرهابي على بروكسل وقبلها هجمات باريس والهجوم على (شارلي ايبدو) يطرح تساؤلات ضخمة وعميقة والأجوبة عليها أضخم وأعمق منها، سنحاول عبر التساؤل وبقدر الإمكان المحاولة على الإجابة لتفكيك المركب وتركيب المفكّك في حادث بروكسل وهجمات باريس والهجوم على (شارلي ايبدو)، والذي وصف أنّه بمثابة مؤشر على حدوث وقريباً 11 أيلول أوروبي مماثل للأميركي في وقته.

وماذا عن حركة (الجهاديين) العائدين من سورية والعراق ومالي إلى أوروبا؟ وهل من واجب البلجيكيين والفرنسيين وكلّ أوروبا التضامن مع مسيحيّي سورية ولبنان والعراق ومجمل الشرق العربي وصولاً إلى محاولة نجدتهم عند الضرورة، أم نتصرف معهم على قاعدة أنّ بروكسل وفرنسا وأوروبا العلمانية، لا تملك نظرة خاصة إلى المسيحيين تميّزهم عن غيرهم من أبناء المنطقة؟ إذا كان لا مفرّ من ممرّ إلزامي من خلال قرار دولي يصدر عن مجلس الأمن الدولي، خصوصاً في ضوء مطالبة العراقيين المتكرّرة بذلك، فأية دينامية ستتبعها الحكومات الأوروبية للوصول إلى قرار دولي من شأنه، لو صدر، استعادة الشراكة مع الأسرة الدولية، وخصوصاً روسيا والصين في مواجهة خطر إرهابي كبير لا يستثني دولة أو شعباً؟

إذا كانت أوروبا وعلى رأسها فرنسا وبلجيكا، تملك علاقة خاصة مع بعض دول الخليج وخصوصاً السعودية وقطر، وثمة استثمارات خليجية في السلاح والاقتصاد الأوروبي بعشرات مليارات الدولارات، كيف يمكن لأوروبا أن تجيّر هذا الرصيد، مع هذه الدول، من أجل أن تنخرط في الحرب ضدّ الإرهاب بدل ما يحصل من تمويل ودعم لمنظمات إرهابية لا بل لجمعيات تتظلل بعباءة الإسلام في أوروبا، وتحظى بدعم خليجي، بينما كانت تشكل غطاء لتجنيد مجموعات إرهابية إلى سورية وغيرها؟ ما هي السياسة التي رسمتها أوروبا عبر اتحادها الأوروبي للاستفادة من زخم علاقتها مع تركيا في الاتجاه نفسه؟

ما هي شروط الشراكة الأوروبية الفرنسية والغربية مع روسيا وإيران في الموضوع السوري تحديداً إلا إذا كانت بروكسل وباريس مقتنعتين أنه يمكن تجاوز هذين العاملين في الأزمة السورية؟ هل تملك بروكسل وباريس استراتيجية واضحة في الشرق الأوسط وخصوصاً في ملف الصراع العربي - «الإسرائيلي»، بمعزل عن سياسة الالتحاق بالولايات المتحدة؟ هل يمكن أن يعطي الأوروبيون والفرنسيون تفسيراً لموقفهم المستكبر إزاء قضية المناضل اللبناني والعربي الكبير جورج إبراهيم عبد الله، ولماذا ينصاعون للإملاءات الأميركية التي تتحدّى قوانينهم ومبادئهم؟ ما هو الهدف العسكري الأميركي تحديداً والغربي عموماً، هل هو وقف تمدّد (داعش) والحدّ من نفوذه أم القضاء عليه أو تطويقه؟ هل يعتقد الأوربيون والفرنسيون أنه بمقدورهم محاربة (داعش) في العراق، وعندما تبلغ المعركة عتبة سورية يقولون إنّ الحرب ضدّ الإرهاب انتهت... وليفعل النظام السوري ما بمقدوره أن يفعله وحده في مواجهة مجموعات إرهابية باتت تعاني من نزف جهادي وتراجعات وتشتّت بسبب الفعل العسكري الروسي والفعل العسكري السوري؟

هل يمكن لعاقل أن يصدق أنّ الحرب ضد(داعش) لا يمكن أن تقتصر على الجو، بل لا بدّ من خيار البرّ؟ هل يستطيع الأوربيون والفرنسيون تحديداً أن يمارسوا الشفافية تجاه شعوبهم، بالكشف عن بعض أدوارهم في تنظيم وتسليح مجموعات جهادية وتسهيل انتقالها من أوروبا إلى سورية وغيرها من (الساحات)؟ هل يخفى على المخابرات الأوروبية تحديداً، أنّ (الفيروس الجهادي) موجود في كلّ بلد من بلدان العالم (ومنها فرنسا) سواء أكان فرداً أم مجموعة أو أكثر، وبالتالي، يمكن لهذا (الفيروس) أن يتفشى بأسرع مما يتوقع القيّمون على أجهزة الاستخبارات؟ من يستطيع أن يعطي تفسيراً لعمليات تجنيد الجهاديين في أوروبا وفرنسا وغيرها، ولماذا فشلت سياسات الاحتواء والاستيعاب الأوروبية ولماذا يفضل (أوروبيون جهاديون) الموت من أجل خليفة وهمي على العيش في ما تسمى (بلاد حقوق الإنسان)؟ أين مسؤولية سياسات التهميش والعزل والنبذ (تعاظم دور الأحزاب والمجموعات اليمينية في بروكسل وفرنسا وغيرهما)؟

11 أيلول أوروبي

وفي أكثر من تحليل خلال الأشهر الأخيرة، بل ومنذ بداية الحدث السوري قبل سنوات (الجنرال غوغل يؤرخ ويؤرشف لنا وسهلة العودة إليه)، حذّرنا كغيرنا من المراقبين من خطورة الإرهاب المدخل إلى الداخل السوري عبر دول الجوار المختلفة، وما جرى في بروكسل الآن وقبلها في فرنسا، ما هو سوى قطرات الندى الأولى من فجر 11 أيلول أوروبي آت على القارة العجوز. وبفعل ميكانيزمات الحدث الأوكراني وما يجري في كييف من نقل أمراء القوقاز والمقاتلين الشيشان، من الداخل السوري إلى الداخل الأوكراني لضرب روسيّا، فعلى منظومات الأمن الأوروبية الابتعاد عن سياسات الالتحاق بمجتمع المخابرات الأميركي، كون الأخير يسعى إلى تفجير أوروبا من الداخل ضمن رؤية البلدربيرغ الأميركي.

مدير الإرهاب في الأنتربول الدولي (بيارسانت هبلير) قال مؤخراً: إنّ الجهاديين كثّفوا دخولهم إلى تركيا عبر الموانئ البحرية المختلفة بعد التضييق عليهم في المطارات، وخاصة عبر مرفأ أزميت على الساحل الشرقي من بحر مرمره، حيث تحوّل المرفأ إياه إلى بوابة لهم ومنها إلى سورية والعراق. وكان لإشارات وتشخيصات تقرير معلوماتي إحصائي نشر في صحيفة «فاينانشال تايمز» من إعداد كل من سام جونز في لندن ودنكان روبنسون في بروكسل، الأثر الواضح في التأشير على (سلة) مخاطر عودة الجهاديين الأوروبيين الذين يقاتلون في سورية إلى بلدانهم، ويتضح من التقرير أنّ ما يقدّر بأكثر من ثلاثة آلاف جهادي يحملون جنسيات أوروبية يشاركون في العمليات القتالية في سورية والعراق، وبعضهم صار يقاتل في الجنوب السوري وفي درعا تحديداً، حيث قسم منهم مع (جبهة النصرة) والتي صارت نصرة (لإسرائيل)، وقسم مع داعش، وقسم مع بقايا ما يسمى بالجيش الحر والمتمثل في لواء اليرموك الذي بايع داعش سرّاً، حيث تستثمر في الأخير بعض دول الجوار السوري بوصفه معارضة معتدلة، في دعم جهة إرهابية ضدّ أخرى ليكون حاجز عزل أمام الإرهاب المتطرف والمتمثل في النصرة وداعش، حيث تتفاقم النتائج والكلف الأمنية والسياسية، وقد يقود هذا الأمر إلى تأسيس إمارة حوران داعشية في الجنوب السوري بدعم إسرائيلي صهيوني واضح، ينضمّ لها لاحقاً أجزاء من إقليم شمال الأردن ويقلب جغرافية مثلث الحدود الأردنية السورية المشتركة مع الأراضي الفلسطينية المحتلة (إسرائيل)، ومع الأراضي اللبنانية عبر الأراضي السورية المحتلة في الجولان لتكون «قلمون لبناني» آخر في الجولان السوري المحتلّ. وما لم يقله التقرير هذا أنّ العدد هو أكثر من سبعة آلاف أوروبي ثلثهم من أصول أوروبية حقيقية أصلية.

* محام، عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية الأردنية
www.roussanlegal.0pi.com
mohd__ahamd2003@yahoo.com